

أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي قبلها مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير لليمن في كانون الثاني 2014 واستعداداً للاستعراض المقبل المقرر كانون الثاني 2019، وافقت اليمن على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فيما يلي لمحة عن بعض التوصيات الأكثر صلة والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

اليمن

الاستعراض الدوري الشامل
(UPR)
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 29 كانون الثاني 2014 (الدورة الثانية)؛ التقرير النهائي لفريق العمل: نيسان 2014.
- إعداد تقارير منتصف المدة: تموز 2017.
- المشاورات الوطنية: تموز 2017- آذار 2018.
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: آذار 2018- حزيران 2018.
- الاستعراض المقبل: كانون الثاني 2019.

مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في اليمن
(2)

المفتاح	تم التصديق عليه
	تم التصديق عليها مع إعلانات
	تم التصديق عليها مع تحفظات
	تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات
	تم التوقيع عليها بدون تصديق
	لم يتم اتخاذ إجراء
	اتفاقية حقوق الطفل
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	البروتوكول الاختياري الثاني للمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم



مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان حصول جميع الأشخاص على الرعاية الصحية دون أي تمييز على أساس الجنس أو الأصل الاجتماعي.

مواصلة دعم ورعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة و الإحتياجات الخاصة بشكل مباشر أو من خلال دعم الجمعيات المختصة ومراكز التأهيل المتخصصة.



مواصلة الجهود لإصلاح قطاع التعليم والحد من الأمية، ولا سيما بين النساء.

الإسراع في تنفيذ قانون التعليم الإلزامي.



تبني وتنفيذ التدابير اللازمة لمكافحة التمييز ضد المرأة، ومنع حدوث العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء على الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والقسري.

مراجعة قانون الزواج بحيث تتم معاملة النساء والرجال بشكل متساوٍ في حالة الزواج.

ضمان تمتع المرأة اليمنية بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل، وتعزيز حقها في المشاركة في الحياة السياسية مع نظرائها من الرجال، وحماية المرأة من التمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي.



تشجيع المبادرات الإنمائية الموجهة لمكافحة الفقر والحد البطالة من خلال بناء قوة عاملة ماهرة وتوفير فرص الحصول على التدريب المهني، لا سيما للشباب بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة.



وضع حد للحكم بالإعدام بالرجم والحد من عدد الجرائم التي هي يعاقب عليها بعقوبة الإعدام، باستثناء عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم ذات الصلة بالمخدرات.

تعليق الحكم بالإعدام على الأشخاص الذين يكون عمرهم موضع شك، مع الأخذ في الاعتبار إنشاء لجنة خاصة لتحديد سن المتهم المشتبه فيه إذا كان قاصراً وقت ارتكاب الجريمة.

مواصلة الجهود لبناء القدرات في مجال مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل منظومة الشرطة والسلطات الأخرى، وأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أدرج جدول أعمال 1325 في هذه الجهود لبناء القدرات.

اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حياة وأمن الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

إنشاء نظام وطني فعال للرصد للتأكد من أنه تتم حماية المعتقلين خلال مراحل الحجز بتوفير الحد الأدنى من الضمانات لمن حرّموا منه على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي.

ضمان التحقيق في انتهاكات قوات الأمن وممثلي الجهات غير الحكومية المسؤولة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان في عام 2011، ومقاضاة مرتكبيها، والتصديق على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، تماثياً مع مبادئ باريس ومع اختيار أعضاء مجلس الإدارة والموظفين على أساس الجدارة.